



أكد أمام قمة العشرين أن المملكة مستمرة في سياساتها النفطية المتوازنة

الملك سلمان يرسم مستقبل الاقتصاد السعودي بتنفيذ إستراتيجيات النمو الشاملة



الملك سلمان في حديث جانبى مع الرئيس الروسي قبل افتتاح قمة العشرين



خادم الحرمين وحديث باسم مع الرئيس البرازيلي والرئيس الأميركي

الفقرة، يُعد شرطاً أساسياً لخوض الفرق وتحقيق التنمية، ولا يخفى على المراقبين الدور الهم الوفود الأفغوري في مزاجي الملاحة العالمي، ومساهمته في تواؤنه، وفي ضمان أمن إمدادات الطاقة، وتمكن الدول التالية من الحصول على الطاقة بتكاليف مُحَفَّزة للتنمية.

وقال إن جميع هذه العوامل تؤثِّر في الأوضاع المالية العامة فإن جهود تشديد الطاقة يجب أن تشملها كافَّاً، مع مراعاة الظروف الداخلية لكل دولة، وضرورة العمل على رفع كفاءة استخدام الطاقة.

ونوه يحفظه الله إلى أن المملكة بدأت في تنفيذ برنامج وطني شامل لترشيد ورفع كفاءة استخدام الطاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيقات التنمية المحلية، وفيما يخص أسواق الطاقة العالمية فإن المملكة مستمرة في سياستها المتوازنة ودورها الإيجابي والمُؤثر لتعزيز استقرار الأسواق من خلال دورها الفاعل في السوق البترولية العالمية، والأخذ في الاعتبار مصالح الدول المتقدمة وأساليبها للطاقة. ومن أجل ذلك استثمرت المملكة بشكل كبير لاحتفاظ بطاقة انتاجية إضافية لتعزيز أسواق الطاقة العالمية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي العالمي وتعزيز استقراره.

المجموعة لما لها من قوة وتأثير، وندعو كذلك المجتمع الدولي للتعاون والعمل مع معاً متساعدة دول المنطقة في إيجاد المعالجات المناسبة لهذه القضايا المُحَمَّة، وبما يدعم أهدافنا المشتركة في نمو اقتصادي مليء قوى وشامل، ونعرب عن استعداد المملكة لمواصلة دعم الجهد الدولي لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وارحب خادم الحرمين وحيث متوافق الآراء لترسيخ النقاوة في الاقتصاد العالمي، وتعزيز جهود إيجاد فرص العمل على النحو الوارد في خطط العمل المقترن في إستراتيجيات النمو الشاملة لدول مجموعة، مؤكداً على ضرورة التنفيذ الكامل للتدابير والسياسات المطروحة الفريدة والجماعية التي تضمنها هذه الاستراتيجيات بهدف رفع الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة بأكثر من اثنين في المائة على مدى السنوات الخمس المقبلة، مع مراعاة المرونة وفقاً للأوضاع الاقتصادية لكل دولة، كما تُرحب بهذا الصدد بمبادرة البنية التحتية العالمية.

وأشعار بهذا الخصوص إلى ازيد حدة الاستقطاب، الشقيق، وأسهم في ازيد حدة متطلبات مصدر وانتشار العنف والإرهاب في دول المنطقة.

إمكانية الوصول إلى مصادر طاقة مستدامة ومتوفقة ومتکالفة معقوله، خاصة للدول الأقل دولاً

و قال إنه من هذا المنطلق دُعوَّا دولاً

و شاماً، إذ إنَّ بقاء هذا النزاع دون حلّ أسمه بشكل مُباشر في استمرار عدم الاستقرار العالمي، لافتاً بأنه لا يمكن تحقيق أحدهما دون السورقة، الأمر الذي يتطلب مُنَاً جمعياً للتعاون الآخر، الأمر الذي يتطلب مُنَاً جمعياً للتعاون والعمل لحلحلة القضايا التي تُمثل مصدر تهديد لهذا السلام، ومن ذلك: العمل على حل النزاع بين الدول الأعضاء، ولا يخفى على الجميع

بعض الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع أقل من ثلاثة في المائة.

مضيقاً بأن اقتصاد المملكة حق خالل السنوات الأخيرة نمواً قوياً خاصة القطاع غير النفطي ، معبراً عن ارتياحة للأوضاع المالية العامة الجديدة نتيجة للجهود التي بذلت لتعزيزه من خلال بناء الاحتياطيات وتخفيفه حتى وصلت إلى أقل من ثلاثة في المائة وبناءً على مسوسيات مالية وقطاع صرفي قوي يمتنع بالبروتوكول والملاعة المالية القوية.

و أكد الملك سلمان بن عبد العزيز في كل مملكته مستمرة في سياساتها النفطية المتوازنة ودورها الإيجابي والمؤثر لتعزيز استقرار هذه الأسواق، والأخذ في الاعتبار مصالح الدول المنتجة والمُستهلكة للطاقة.

مُؤكداً أن تعزيز إمكانات الوصول إلى مصادر طاقة مستدامة وموثوقة ومتکالفة أساسياً لخوض الفرق وتحقيق التنمية.

و لفت إلى أن اقتصاد المملكة حق خالل السنوات الأخيرة نمواً قوياً خاصة القطاع غير النفطي، عبر انتعاشة التشريعات المالية والمالية التي بذلت لتعزيز أسلوب الاستقرار والمستقرار في المنطقة.

و قال إنَّ ضعف وتبيرة تعاوني الاقتصاد العالمي، وزيادة حدة المخاطر يتطلب مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات

العلمي، لافتةً بأنه لا يمكن تحقيق أحدهما دون

الأخرين، الأمر الذي يتطلب مُنَاً جمعياً للتعاون والعمل لحلحلة القضايا التي تُمثل مصدر تهديد لهذا السلام، ومن ذلك: العمل على حل النزاع بين الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

بعض الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع أقل من ثلاثة في المائة.

المملكة مستمرة في سياساتها النفطية المتوازنة ودورها الإيجابي والمؤثر لتعزيز استقرار هذه الأسواق، والأخذ في الاعتبار مصالح

الدول المنتجة والمُستهلكة للطاقة.

و قال إنَّ ضعف وتبيرة تعاوني الاقتصاد

العلمي، وزيادة حدة المخاطر يتطلب مواصلة

تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات

العلمي، لافتةً بأنه لا يمكن تحقيق أحدهما دون

الأخرين، الأمر الذي يتطلب مُنَاً جمعياً للتعاون والعمل لحلحلة القضايا التي تُمثل مصدر تهديد لهذا السلام، ومن ذلك: العمل على حل النزاع بين الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

بعض الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

أقل من ثلاثة في المائة.

مُؤكداً أن تعزيز إمكانات الوصول إلى

مصادر طاقة مستدامة وموثوقة ومتکالفة

أساسياً لخوض الفرق وتحقيق التنمية.

و لفت إلى أن اقتصاد المملكة حق خالل

السنوات الأخيرة نمواً قوياً خاصة القطاع

غير النفطي، عبر انتعاشة التشريعات

المالية والمالية التي بذلت لتعزيز

استقراره في المنطقة، مما بذلك من

أهمية للاستقرار والسلام العالمي.

وقال الملك سلمان رئيس وقد الملكة نياة

عن الملك عبدالله إلى قمة العشرين في كلمة

أناها أمام قمة دول العشرين المعقودة في

مدينة برزبن الاسترالية توقيع الماضي، إن

المملكة مستمرة في سياساتها النفطية المتوازنة

ودورها الإيجابي والمؤثر لتعزيز استقرار

هذه الأسواق، والأخذ في الاعتبار مصالح

الدول المنتجة والمُستهلكة للطاقة.

و قال إنَّ ضعف وتبيرة تعاوني الاقتصاد

العلمي، وزيادة حدة المخاطر يتطلب مواصلة

تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات

العلمي، لافتةً بأنه لا يمكن تحقيق أحدهما دون

الأخرين، الأمر الذي يتطلب مُنَاً جمعياً للتعاون والعمل لحلحلة القضايا التي تُمثل مصدر تهديد لهذا السلام، ومن ذلك: العمل على حل النزاع بين الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

بعض الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

أقل من ثلاثة في المائة.

مُؤكداً أن تعزيز إمكانات الوصول إلى

مصادر طاقة مستدامة وموثوقة ومتکالفة

أساسياً لخوض الفرق وتحقيق التنمية.

و لفت إلى أن اقتصاد المملكة حق خالل

السنوات الأخيرة نمواً قوياً خاصة القطاع

غير النفطي، عبر انتعاشة التشريعات

المالية والمالية التي بذلت لتعزيز

استقراره في المنطقة، مما بذلك من

أهمية للاستقرار والسلام العالمي.

وقال الملك سلمان رئيس وقد الملكة نياة

عن الملك عبدالله إلى قمة العشرين في كلمة

أناها أمام قمة دول العشرين المعقودة في

مدينة برزبن الاسترالية توقيع الماضي، إن

المملكة مستمرة في سياساتها النفطية المتوازنة

ودورها الإيجابي والمؤثر لتعزيز استقرار

هذه الأسواق، والأخذ في الاعتبار مصالح

الدول المنتجة والمُستهلكة للطاقة.

و قال إنَّ ضعف وتبيرة تعاوني الاقتصاد

العلمي، وزيادة حدة المخاطر يتطلب مواصلة

تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات

العلمي، لافتةً بأنه لا يمكن تحقيق أحدهما دون

الأخرين، الأمر الذي يتطلب مُنَاً جمعياً للتعاون والعمل لحلحلة القضايا التي تُمثل مصدر تهديد لهذا السلام، ومن ذلك: العمل على حل النزاع بين الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

بعض الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

أقل من ثلاثة في المائة.

مُؤكداً أن تعزيز إمكانات الوصول إلى

مصادر طاقة مستدامة وموثوقة ومتکالفة

أساسياً لخوض الفرق وتحقيق التنمية.

و لفت إلى أن اقتصاد المملكة حق خالل

السنوات الأخيرة نمواً قوياً خاصة القطاع

غير النفطي، عبر انتعاشة التشريعات

المالية والمالية التي بذلت لتعزيز

استقراره في المنطقة، مما بذلك من

أهمية للاستقرار والسلام العالمي.

وقال الملك سلمان رئيس وقد الملكة نياة

عن الملك عبدالله إلى قمة العشرين في كلمة

أناها أمام قمة دول العشرين المعقودة في

مدينة برزبن الاسترالية توقيع الماضي، إن

المملكة مستمرة في سياساتها النفطية المتوازنة

ودورها الإيجابي والمؤثر لتعزيز استقرار

هذه الأسواق، والأخذ في الاعتبار مصالح

الدول المنتجة والمُستهلكة للطاقة.

و قال إنَّ ضعف وتبيرة تعاوني الاقتصاد

العلمي، وزيادة حدة المخاطر يتطلب مواصلة

تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات

العلمي، لافتةً بأنه لا يمكن تحقيق أحدهما دون

الأخرين، الأمر الذي يتطلب مُنَاً جمعياً للتعاون والعمل لحلحلة القضايا التي تُمثل مصدر تهديد لهذا السلام، ومن ذلك: العمل على حل النزاع بين الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

بعض الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

أقل من ثلاثة في المائة.

مُؤكداً أن تعزيز إمكانات الوصول إلى

مصادر طاقة مستدامة وموثوقة ومتکالفة

أساسياً لخوض الفرق وتحقيق التنمية.

و لفت إلى أن اقتصاد المملكة حق خالل

السنوات الأخيرة نمواً قوياً خاصة القطاع

غير النفطي، عبر انتعاشة التشريعات

المالية والمالية التي بذلت لتعزيز

استقراره في المنطقة، مما بذلك من

أهمية للاستقرار والسلام العالمي.

وقال الملك سلمان رئيس وقد الملكة نياة

عن الملك عبدالله إلى قمة العشرين في كلمة

أناها أمام قمة دول العشرين المعقودة في

مدينة برزبن الاسترالية توقيع الماضي، إن

المملكة مستمرة في سياساتها النفطية المتوازنة

ودورها الإيجابي والمؤثر لتعزيز استقرار

هذه الأسواق، والأخذ في الاعتبار مصالح

الدول المنتجة والمُستهلكة للطاقة.

و قال إنَّ ضعف وتبيرة تعاوني الاقتصاد

العلمي، وزيادة حدة المخاطر يتطلب مواصلة

تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات

العلمي، لافتةً بأنه لا يمكن تحقيق أحدهما دون

الأخرين، الأمر الذي يتطلب مُنَاً جمعياً للتعاون والعمل لحلحلة القضايا التي تُمثل مصدر تهديد لهذا السلام، ومن ذلك: العمل على حل النزاع بين الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

بعض الدول الأعضاء، وألا يخفى على الجميع

أقل من ثلاثة في المائة.

مُؤكداً أن تعزيز إمكانات الوصول إلى

مصادر طاقة مستدامة وموثوقة ومتکالفة

أساسياً لخوض الفرق وتحقيق التنمية.